CD/PV.143
4 August 1981
ARABIC
Original: ENGLISH

لجنة نزع السلاح

محضر نهائي للجلسة الثالثة والأربعين بعد المائة

المعقودة ، في قصر الأمم ، بجنيف ،
يوم الثلاثاء ، ٤ آب/أغسطس ١٩٨١ ، في الساعة ١٠/٣٠

الرئيس: السيد ش ٠ أ ٠ ساني (اندونيسيا)

GE.81-64327

الحاضرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد ف • ل • اسرائيليان
	السيد ب • ب • بروكوفييف
	السيد تشيرنوف
	السيد ف • ف • برياخين
	السيد ف •م • غانجا
	السيد م •م• ايبلوليتوف
اثيوبيا	السيد ت • تيريفي
	السيد ف • يوهانس
الأرجنتين	السيد خ • ك • كراساليس
	السيد خ •ف• غومنسورو
	الآنسة ن • ناسمبيني
استراليا	السيد ر• ستيل
المانيا (جمهورية ــ الاتحادية)	السيد ن • كلينغر
	السيد و • روهر
اندونيسيا	السيد ح • أ • سني
	السيد س• داروسمان
	السيد هاريو متارام
	السيد ف • قاسم
	السيد أشد ياك
	السيد أ • سوبرابتو
ايران	
ايطاليا	السيد أ • تشيارابيكو
	السيد ب • كابراس
	السيد م • بارينغي
	السيد أ• دى جيوفاني
باكستان	السيد م• أحمد
	السيد ط • ألطف
البرازيل	السيد س• أ• دى سوزا اى سيلفا
	السيد س• دى كيروز دوارته
بلجيكا	السيد ج • م• نوارفاليس

بلغاريا	السيد ب • فوتوف
	السيد اى • سوتيروف
	السيد ك • براموف
	السيد ر • ديانوف
بورما	السيد نغوى وين
	السيد ثان هتون
بولندا	السيد ب • سويكا
	السيد ى • سياوفيتش
بيرو	
تشيكوسلوفاكيا	السيد م • روجيك
	السيد ب • لوكيش
	السيد ج • فرانيك
	السيد أ • سيما
الجزائر	السيد أنيس صلاح باى
الجمهورية الديمقراطية الالمانية	السيد غ • هيردر
	السيد هـ • ثيليك
	السيد م • كاولفوس
	السيدة هـ • هوب
	السيد م • نوينزل
رومانيا	السيد م • ماليتا
	السيد ت • مليسكانو
زائير	السيد س • أ • غنوك
سرى لانكا	السيد ت • جايكودى
	السيد هـ • م • غ • س • باليهاكارا
السويد	السيد ل • نوربيرغ
	السيد هـ • برغلوند
	السيد س • اريكسون
الصين	السيد يو بيبوان
	السيد يو منغيا
	السيد لي شانغ
	السيدة و • زى — يون
فرنسا	السيد ف • دى لاغورس
	السيد ج • دى بوس
	السيد م • كوتور

فنزويلا	السيد ر• ر• نافارو السيد أ• أغيلار
كندا	السيد د • س• ماكفيل
كوبا	السيد ف • أ• رود ريغيز
كينيا	
مصر	السيد عبد الرؤوف الريدى السيد أ • ع • حسن السيد م • ن • فهمي الآنسة و • بسيم
المغرب	السيد م • أرسان السيد م • الشرايبي
المكسيك	السيد أ • غارثيا روبليس السيد ز • غونزاليز اى رينيرو
المملكة المتحدة	السيد د • م • سامرهيس السيد ن • هـ • مارشال السيد ج • ى • لينك
منغوليا	السيد د • أردمبيلغ السيد س• بولد
نيجيريا	السيد م • ب • بريما السيد و • و • اكينسانيا السيد ت • أغوبي — ايرونزى
الهند	السيد س• ساران
هنغاريا	السيد إ• كوميفتش
هولندا	السيد ر• هـ • فاين السيد هـ • فاغنماكرز
الولايات المتحدة الامريكية	السيد ف • ب • دى سيمون السيدة ك • كريتنبرغر السيد ر • ف • سكوت السيد أ • هيكروت السيد ج • أ• ترنتون السيد س• فنزجيرالد السيدة ل • شيا

اليابـــــان	السيد ى • أوكاوا
	السيد م • تاكاهاشي
	السيد ك • تاناكا
	السيد ك • شيمادا
يوغوسلافيـــا	السيد ب • برانكوفيتش
أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام	السيد ر • جايبال
نائب أمين لجنة نزع السلاح	السيد ف • بيراساتيغي

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): تواصل اللجنة اليوم نظرها في بنود جدول الأعمال والمسائل المعلقة المتصلة بتنظيم العمل • وكالعادة ، يتمتع الأعضاء ، وفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي ، بحرية الادلاء ببيانات حول أى موضوع آخر يتعلق بعمل اللجنة • وقبل أن أدخل في صلب الموضوع ، اسمحوا لي ، أيها الزملاء الموقرون ، أن أعرب ، باسم الوفد الاندونيسي عن أخلص آيات التقدير ، للرئيس السابق ، سعادة السفير فينكاتسواران ، سفير الهند ، الذى ترأس أعمال اللجنة خلال شهر تموز/يوليه بكفاءة وفعالية عظيمتين • فقد نجح بطريقته الفريدة التي تجمع بين الحزم والمرونة في خلق جو ساعد اللجنة على احراز مزيد من التقدم في عملها • وأرجو أن يتاح لي الاعتماد على مشورته في الأيام القادمة •

كذلك يجدر الاعراب عن تقدير خاص لرؤساء الأفرقة العاملة المخصصة الأربعة • فان سعادة السفير غارثيا روبليس ، بما لديه من خبرة واسعة وكفاءة دبلوماسية ، قد أتاح للفريق العامل المخصص لبرنامج شامل لنزع السلاح امكانية احراز التقدم في اعداد مختلف مراحل البرنامج • ويقوم سعادة السفير كوميفتش ، سفير هنغاريا ، بصفته رئيسا للفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية ، بقيادة الفريق العامل بفعالية كبيرة في صياغة نص مشروع اتفاقية • ومن الواضح أن الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية يحرز تقدما في ظل القيادة الماهرة لسعادة السفير ليدغارد ، سفير السويد • ومن المرجو أن تتمكن اللجنة ، في الوقت المناسب ، من الاتفاق على ولاية جديدة لهذا الفريق العامل تأخذ في الاعتبار التقدم الذى أحرزه • ويبذل الفريق العامل المخصص للضمانات الأمنية قصارى جهده ، بقيادة رئيسه المتفاني ، سعادة الوزير تشيارابيكو وزير ايطاليا ، للتوصل الى صيغ متفق عليها لمختلف بدائل هذه الضمانات الأمنية •

أيها الزملاء الموقرون ، انه لشرف عظيم فعلا أن أترأس أعمال هذه اللجنة الهامة، التي أنشئت لتكون المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح الرامي الى عقد اتفاقات لتحديد الأسلحة ولنزع السلاح ، وهي اللجنة التي ستتيح للعالم ، امكانية بلوغ الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة • ونحن جميعا ندرك أن علينا ، ونحن نتابع هذا الهدف ، أن نجتاز طريقا طويلة وعسيرة • فثمة مصالح وطنية مختلفة ومشاغل أمنية مختلفة ، بل متعارضة أحيانا ، تنطوى عليها معالجة مسائل نزع السلاح • وينبغي لنا أن نثابر في السعي الى تضييق شقة هذه الاختلافات والتوفيق بين المواقف المتعارضة حتى يمكن أن تبرز في نهاية المطاف وجهات نظر متقاربة بشأن كيفية ضمان بقاء البشرية •

ان شهر آب/أغسطس هو الشهر الأخير من دورة هذه السنة ، وفيه يتوجب على اللجنة أن تقدم تقريرا عن أنشطتها ليعرض على دورة الجمعية العامة القادمة السادسة والثلاثين • وستكون للتقرير ، في هذه المرة ، أهمية خاصة بالنظر الى أن دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ستعقد في ربيع السنة القادمة • وستقوم الدورة السادسة والثلاثون للجمعية العامة ، والدورة الاستثنائية الثانية بالتأكيد ، بتقييم أداء وفعالية اللجنة خلال السنوات الثلاث من وجودها منذ اعادة تشكيلها في عام ١٩٧٨ • وكانت الجمعية العامة قد حددت ، في دورتها الاستثنائية الأولى ، صلاحيات اللجنة وأولياتها • ولسوف يجرى تقييم أدائنا واصدار حكم بشأنه في ضوء تلك الصلاحيات والأولويات ، وفي ضوء أحكام القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتيها الرابعة والثلاثين والخامسة والثلاثين ، ولاسيما القرار ٣٥/٤٦ الذى يعلن الثمانينات عقدا ثانيا لنزع السلاح • وكيما يتسنى للجمعية العامة وللمجتمع الدولي عامة أن يكونا

على علم صحيح بأعمال هذه اللجنة ، ينبغي أن يعكس التقرير ، بصورة صحيحة قدر الامكان ، الحالة الحقيقية والتقدم الذى أحرزناه والصعوبات التي مازالت تواجهنا في مفاوضاتنا •

لقد أعرب الوفد تلو الوفد ، خلال السنوات الثلاث الماضية ، عن خيبة أمله مما حققته اللجنة من نتائج هزيلة • وليست ثلاث سنوات بالوقت الطويل نسبيا ، ولكن علينا ألا ننسى أن اللجنة الثمانعشرية لنزع السلاح ومؤتمر لجنة نزع السلاح كانا قبلنا يعنيان بنزع السلاح منذ عام ١٩٦٢ ، وذلك يعني أن قضية نزع السلاح كانت منذ قرابة عشرين عاما موضع مناقشات ومفاوضات لم تحرز تقدما يذكر •

وثمة بندان اعتبرتهما الجمعية العامة ، في دورتها الاستثنائية الأولى لنزع السلاح وفي قرارات أخرى ذات صلة ، من البنود الجديرة بالأولوية العليا ، وهما الحظر الشامل للتجارب النووية ، ووقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى ، ولكن اللجنة لم تتمكن من الاتفاق حتى على تشكيل فريقين عاملين مخصصين بغية الشروع في مفاوضات متعددة الاطراف • وليس في نيتي الآن أن أوجه اللوم الى أى كان بوجه خاص • وليس بالمهمة اليسيرة تقديم تفسير مقبول يبرر عجز اللجنة عن بدء المعالجة الفعلية لهاتين القضيتين اللتين يعلق عليهما المجتمع الدولي الأهمية العظمى والأولوية العليا •

ومن الواضح اننا ، حين نتكلم عن نزع السلاح ولاسيما نزع السلاح النووى ، لانتوجه الى بلدان مثل اندونيسيا • فالذى نقصده ، اذ نتكلم عن نزع السلاح ، انما هو الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الهامة عسكريا • ان الجميع ، بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية ، يتكلم عن الحاجة الى نزع السلاح ، ولكن يبدو أن الدوافع الثقافية والأخلاقية ليست بعد على درجة كافية من القوة لتتغلب على شعور الارتياب المتبادل وتوجد الارادة السياسية اللازمة وقبل كل شيء الاستعداد لترجمة تلك الارادة ، اذا كانت قائمة فعلا ، الى تدابير عملية لنزع السلاح •

وستحتاج اللجنة أساسا الى الاسابيع القليلة الباقية من دورة هذه السنة لتضع تقريرها • وآمل أن تنجز الأفرقة العاملة المخصصة الأربعة أعمالها المضمونية في أقرب وقت ممكن ، وأن تبدأ في وضع اللمسات الأخيرة لتقاريرها كي يتاح للجنة أن تنجز تقريرها في الوقت المناسب حتى تختتم هذه الدورة في ٢١ آب/أغسطس على النحو المتفق عليه •

أيها الزملاء الموقرون ، بما انني ، بالنسبة لجميع الاغراض العملية ، وافد جديد في مجال الأعمال الفعلية لهذه اللجنة ، فلابد لي من ارتكاب أخطاء فيما يتصل بالاجراءات وبالمضمون على حد سواء • لذلك سوف اعتمد اعتمادا كبيرا على تسامح وتعاون ومشورة جميع زملائي ، ولاسيما أمين اللجنة وصديقي القديم سعادة السفير جايبال ، كي لا أحيد عن السبيل القويم •

السيد هيردر (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (الكلمة بالانكليزية) : اسمحوا لي أولا أن أعرب لكم عن ارتياح وفد الجمهورية الديمقراطية الالمانية اذ يراكم تترأسون لجنة نزع السلاح في شهر آب/أغسطس • نحن جميعا نقدر بالغ التقدير خبرتكم الدبلوماسية المعروفة كما نحن واثقون من أن اللجنة ، في ظل توجيهكم الرشيد ، ستنجز أعمالها بنجاح أثناء الشهر الاخيرة من دورة هذه السنة • واسمحوا لي أن أتمنى لكم النجاح في مهمتكم العسيرة والمسؤولة • كما أن هذه مناسبة أنتهزها لأتقدم بالشكر الى سلفكم ، سعادة السفير فينكاتسواران ، سفير الهند ، للطريقة الممتازة والبليغة التي وجه بها أعمال اللجنة أثناء شهر تموز/يوليه •

اني أعتزم اليوم الوقوف عند مسألة اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لضمان جعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية آمنة من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها وبلدى ، كما هو معروف ، يعلق أهمية كبيرة على الجهود الرامية الى تعزيز أمن الدول بواسطة صكوك دولية سياسية خاصة ملزمة قانونا • والهدف الرئيسي ، في هذا الشأن ، هو القضاء ، مرة واحدة والى الأبد ، على امكانية اندلاع أتون حرب نووية • واسترشادا بهذا الهدف طلب وفدى بالحاح ، شأنه في ذلك شأن الغالبية الساحقة من البلدان الأعضاء في لجنة نزع السلاح ، البدء في مفاوضات ترمي الى انهاء سباق التسلح النووى وتحقيق نزع السلاح النووى •

وبالرغم من أنه قد تعذّر ، في دورة لجنة نزع السلاح هذه ، حتى انشاء فريق عامل مخصص للبدء في المفاوضات المتصلة بالموضوع ، فان وفدى يعتزم مواصلة بذل جهوده في سبيل بلوغ هذا الهدف • ونأمل أن تؤدى دورة اللجنة في السنة القادمة ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية القادمة المكرسة لنزع السلاح الى اعطاء زخم جديد باتجاه البدء في مثل هذه المفاوضات المتعددة الأطراف •

وريثما يتم نزع السلاح النووى ، ينبغي اتخاذ تدابير دولية مناسبة لتعزيز أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية • وهذا هو السبب الذى يدعو وفدى الى أن يقدر بالغ التقدير الجهود التي يبذلها الفريق العامل المخصص للضمانات الأمنية ورئيسه الكفء ، سعادة السفير تشيارابيكو ، سفير ايطاليا ، لاعداد صك دولي مناسب • ان أعمال هذا الفريق لتستحق منا تقديرا خاصا لأنها تتصل اتصالا وثيقا بمسائل سياسية واستراتيجية وقانونية عسيرة ومعقدة •

ونحن ، اذ نضع هذا في اعتبارنا ، نشعر بالارتياح لكون فكرة اعداد اتفاقية دولية لضمان جعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية آمنة من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها تنال تأييدا متزايدا يوما بعد يوم في نطاق الفريق • ومثل هذه الخطوة تتفق أيضا مع قرارى الجمعية العامة ٣٥/١٥٤ و ٣٥/١٥٥ ، لقد بذل الفريق العامل ، خلال دورة ١٩٨١ ، الكثير من الجهود بحثا عن سبل الوصول الى اتفاق بشأن صيغة مشتركة مقبولة لدى الجميع يمكن ادراجها في صك دولي مناسب • وقدمت اقتراحات قيمة كثيرة داخل الفريق • ونحن نقدر كثيرا ، في هذا السياق ، مابذلته وفود باكستان وبلغاريا وهولندا من جهود •

وفيما يتعلق بوفدى ، فاننا نؤيد وضع صيغة مشتركة تنص على توسيع نطاق الضمانات الأمنية لتشمل جميع الدول التي تتخلى عن انتاج وحيازة الأسلحة النووية والتي ليست لديها أسلحة نووية في أراضيها أو تحت ولايتها أو رقابتها ، بغض النظر عما اذا كانت تلك الدول أعضاء في أحلاف عسكرية أو لم تكن • وبذلك يعتمد نهجنا على عنصرين أساسيين :

١ — مركز البلدان الخالية من الأسلحة النووية وذلك للبلدان التي ينبغي أن تحصل على الضمانات الأمنية ، و

٢ — التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام هذه الأسلحة •

وبهذه الطريقة ، ستحصل الغالبية الساحقة من الدول على ضمانات أمنية تجعلها آمنة من استخدام الأسلحة النووية ضدها • ونحن نشاطر سعادة السفير ليدغارد ، سفير السويد الرأى الذى أعرب عنه ، في ١٦ نيسان/ابريل ١٩٨١ ، اذ قال " ان من حق جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، دون أى استثناء ، التي تكون ملتزمة قانونا بوضعها كدول غير حائزة للأسلحة

النووية ، الحصول على ضمانات لا لبس فيها تجعلها في مأمن من استعمال الأسلحة النووية ضد ها " (CD/PV.125) • وأعتقد أن سجل السويد كدولة غير حائزة للأسلحة النووية سجل معروف لد ينـــا جميعا •

ونحن ، في النهج الذى نتبعه لاعداد صيغة مشتركة ، نعلّق أهمية كبيرة على الالتـــزام بعدم اقامة الأسلحة • وهنا ننطلق من واقع أن اقامة الأسلحة النووية في أراضي د ول غير حائزة للأسلحة النووية لن تصعّد سباق التسلح النووى وحسب وانما ستنطوى كذلك على خطر شن هجوم نووى مـــن أراضي البلدان التي اقيمت فيها الاسلحة النووية • لذلك لا يمكن بأى حال أن تعتبر صيغة عـــدم اقامة الأسلحة بمثابة شرط بل أنها بالأحرى بمثابة عنصر أساسي من عناصر " نهج مشترك " في مسألة الضمانات الأمنية • ويبد و من الواضح تماما أن أى د ولة تملك أسلحة نووية أجنبية في أراضيها يمكـن أن تغد و مصد را لتهد يد نووى • فهل يمكن لد ولة كهذه أن تتوقع حقا الحصول على ضمانـــات أمنيـة ؟

ولا يمكن أن نوافق على الحجة القائلة انه في حالة اقامة أسلحة نووية أجنبية في أراضـــي بلد ما ، فان البلد المعني يكون قد لقي ضغطا لقبول هذه الأسلحة وانه لا يملك أى سيطـــرة عليها • بل ، على العكس من ذلك ، ان من مستلزمات سيادة البلد المعني أن يبت في أمر قبـــول الأسلحة النووية في أراضيه أو عدم قبولها • فمن غير سلطات البلد المعني ، يكون في وضع يسمح له بالبت في مسألة استخدام أراضيه ؟ يضاف الى ذلك أن ثمة أمثلة ذات صلة بالموضوع ، كالـــذى حدث في الجوار الغربي لبلدى ، اذ لم تقتصر احدى الدول على قبول اقامة آلاف الأسلحة النوويـــة في أراضيها ، بل أخذت تشارك في اتخاذ القرارات بشان استخدام هذه الأسلحة •

كذلك نجد من العسير أن نوافق على الحجة القائلة انه لا يمكن التحقق من التزام بعـــدم اقامة الأسلحة • فمن شأن مثل هذا النهج التشكيك بجميع الجهود المبذولة لانشاء مناطق خاليـــة من الأسلحة النووية ، اذ أن أحد العناصر الأساسية لهذه المناطق هو الالتزام بعدم السمـــاح باقامة الأسلحة النووية في أراضي الدول المعنية •

لذلك ، فان وفدى يعتقد أن مسألة عدم اقامة الأسلحة ليست بأى حال مجرد مسألة نظرية• ويتضح ذلك تماما حين ننظر الى البيئة السياسية الدولية • وأعتقد أن ليس من أحد في هذه القاعة يمكنه حقا أن ينكر ما سينجم عن اقامة أسلحة نووية في أقاليم اضافية من أثر سلبي على الحالة الدولية ناهيك عن أثر ذلك على مفاوضات نزع السلاح • ومن المعروف جيدا أن ثمة خططا لوزع قذائف نوويـــة جد يد ة في بعض بلدان أوروبا الغربية وفي كوريا الجنوبية أيضا •

وفي هذه الحالة كذلك ، نشهد ظاهرة جد يرة بالاهتمام : فبينما يميل بعضهم — عن وعـــي أو غير وعي — الى التهوين من شأن ما يلازم هذه الخطوات من اخطار ، فان المواطنين المعنيين بالأمر في هذه البلدان باتوا يد ركون أكثر فأكثر احتمال أن يصبحوا " رهائن نووية " • وأعتقد أنـه لا يجوز لنا أن نتغاضى عن ذلك •

لذلك اسمحوا لي أن أؤكد مرة أخرى اننا نعتبر عدم اقامة الأسلحة النووية ، الى جانـــب الالتزام بعدم حيازة هذه الأسلحة ، جزءا لا يتجزأ من نهج مشترك لمعالجة مسألة الضمانـــات الأمنية • فصيغة عدم اقامة الأسلحة من شأنها أن تكمل بصورة فعالة معاهدة عدم الانتشار • وفـــي هذا الصدد ، ننظر بكثير من التقدير الى الموقف الذى اتخذه ، في ٧ نيسان/ابريـل ١٩٨١ ،

سعادة السفير داروسمان ، سفير اندونيسيا ، اذ قال انه " فيما يتعلق بعدم وضع الأسلحة النووية في أراضي الدول التي لاتوجد بها مثل هذه الأسلحة في الوقت الحالي ، فان الوفد الاندونيسي يرى أن هذه المسألة ينبغي أن تكون جزءا من الالتزام الذى ستتعهد به الدول الحائزة للأسلحة النووية • ومن المناسب أن نلاحظ في هذا الصدد ان التزام الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية التي تنتمي اليها اندونيسيا واضح للغاية • فعدم وضع أسلحة نووية في أراضي هذه الدول يمثل تدبيرا آخر لمنع انتشار الأسلحة النووية "• (CD/PV.122) •

ونحن ، اذ نضع هذا في اعتبارنا ، نؤيد تأييدا كبيرا ابرام اتفاق بشأن عدم اقامة الأسلحة النووية في أراضي الدول التي لاتوجد فيها مثل هذه الأسلحة في الوقت الحاضر • فمثل هذا الصك الدولي من شأنه أن يوقف الانتشار الجغرافي للأسلحة النووية ، وبالتالي ، وان يحد من خطر نشوب نزاع نووى • كما أن من شأنه تشجيع الجهود المبذولة لانشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أجزاء مختلفة من العالم واقامة أساس مفيد لاتفاق بشأن الضمانات الأمنية •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية الموقر على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها الى الرئاسة •

السيد أردمبيلغ (منغوليا) (الكلمة بالروسية) : قبل أن أبدأ بياني ، أود ياسيادة الرئيس ، أن أتقدم اليكم ، باسم الوفد المنغولي ، بأخلص التهاني بوصفكم الممثل الموقر للبلد الصديق ، اندونيسيا ، وذلك بمناسبة توليكم رئاسة لجنة نزع السلاح لشهر آب/أغسطس •

كما أود أن أعرب عن امتناننا لسعادة السفير فينكاتسواران ، سفير الهند ، الذى وجه أعمال اللجنة في الشهر الماضي بقدر كبير من الكفاءة •

ويود الوفد المنغولي ، في جلسة اليوم ، أن يتكلم عن البند ٣ من جدول الأعمال ، وهو مسألة الضمانات الأمنية اللازمة لجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية آمنة من استخدام الأسلحة النووية ضدها •

هذه هي السنة الثالثة التي تستمر فيها المفاوضات حول هذه المسألة في لجنة نزع السلاح • ولقد بذل الفريق العامل المخصص قصارى جهده طيلة السنتين الماضيتين لدراسة هذه المسألة دراسة مستفيضة ، ويبدو أن أعباء مهمته قد خفّت الى حد بعيد • ذلك أن جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية تنظر في الواقع بعين التعاطف الى طلبات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية ضدها ، كما أن معظم الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تعلن ، من جانبها ، انها تعارض انتشار الاسلحة النووية • ومع ذلك ، لم تظهر حتى الآن امكانية التوصل الى اتفاق بشان مسألة الضمانات •

ومع اقتراب نهاية الدورة الصيفية لهذه السنة ، سينظر الفريق العامل المخصص دون شك فيما أنجزه من أعماله • لذلك ، من المؤكد أنه لن يكون من نافل الكلام ابداء بعض الملاحظات بشأن المسألة قيد النظر في اللجنة •

لقد علقت الجمهورية الشعبية المنغولية ومازالت تعلق أهمية كبيرة على توفير ضمانات أمنية فعالة ، وموثوق بها للدول التي لاتملك أسلحة نووية وليست لديها مثل هذه الأسلحة في أراضيها

لجعلها آمنة من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها ، وهي تنظر الى هذه المشكلة من وجهة نظر جملة المسائل المعقدة المتصلة بنزع السلاح النووى ، ولا سيما مسألة حظر الأسلحة النووية وتدميرها بصورة كاملة •

وأودّ كذلك أن أذكّر بموقفنا القائل اننا مازلنا ، كما كنا ، نؤيد القيام ، بأسرع وقت ممكن ، باعداد مشروع اتفاقية دولية بشأن هذه المسألة ، تكون لها قوة ملزمة لكل من الدول الحائزة وغير الحائزة للأسلحة النووية على حد سواء • وموقفنا في هذا الصدد مبنيّ على الأحكام ذات الصلة الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح وفي القرارات المعروفة التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة •

وأن اقتراحاتنا وملاحظاتنا حول مسألة تعزيز الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية تنعكس انعكاسا تاما في ورقة العمل CD/23 ، التي قدمتها مجموعة من البلدان الاشتراكية• ودون الخوض في التفاصيل المتعلقة بمحتويات تلك الوثيقة ، أود أن أؤكد مرة أخرى اننا مازلنا على قناعتنا السابقة بأن اعداد وعقد اتفاقية حول هذه المسألة سيشكلان في الواقع أكثر الطرق فعالية لحل هذه المشكلة الهامة والعاجلة •

وفي الوقت نفسه ، فان وفود البلدان الاشتراكية ، بما فيها الوفد المنغولي ، قد أشارت مرات كثيرة الى أنها لاتعارض النظر ، بالاضافة الى ذلك ، وبصورة موازية لاعداد اتفاقية ، في طرق أخرى لتوفير ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، تقوم فيها جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية باصدار اعلانات ، اما متماثلة أو متشابهة في محتواها ، يقرها مجلس الامن التابع للأمم المتحدة بعد ذلك •

ومع ايضاح موقف الوفد المنغولي من النهج اللازم لحل مشكلة تعزيز الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، أودّ كذلك أن أتناول عددا من المواضيع التي هي قيد النظر في الفريق العامل المخصص •

فبعد أن أنجز الفريق العامل المخصص للضمانات الأمنية أعمال المرحلة الأولى التي تشمل ، بوجه خاص ، تحديد السمات المختلفة للضمانات ، بدأ المرحلة الثانية من دراسة هذه المشكلة — أى مناقشة البدائل المحتملة التي يمكن التحرّى عنها في البحث عن " نهج مشترك " •

ويقوم الفريق العامل الآن بالنظر في نص الصيغتين المقدمتين من وفدى باكستان وايرلندا ، واللذين علقت عليهما ببعض التفصيل مجموعة البلدان الاشتراكية ، ومن بينها وفدى • لذلك أو ابداء بعض الملاحظات ذات الطابع العام •

ففيما يتعلق بحل مسألة توفير الضمانات الأمنية ، كانت البلدان الاشتراكية ومازالت تؤيد اعتماد صيغة تفرض الالتزامات بدرجة متساوية على كل من الدول الحائزة للأسلحة النووية — الالتزام بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية — وعلى البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية — الالتزام بعدم انتاج أو احتياز الأسلحة النووية وعدم احتوائها في أراضيها • وبذلك يكون هناك مبدآن أساسيان لاكتساب المركز الحقيقي للدولة غير النووية ، وهما عدم حيازة الدولة للأسلحة النووية وعدم اقامة هذه الأسلحة في أراضيها • أما مسألة ما اذا كانت احدى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تنتمي الى تجمّع عسكرى وسياسي معين أو تشترك في نشاط من أنشطة دولة حائزة للأسلحة النووية فانها مسألة مختلفة تماما •

وأعتقد أن ليس ثمة حاجة الى أن أبيّن جوهر اقتراحات البلدان الاشتراكية في هذا الشأن. ولكني أودّ أن أقول بكل بساطة ان اعتماد صيغة تطلب من الدول الحائزة للأسلحة النووية توفير ضمانات من جانبها وحدها أمر لا يحل المشكلة. فمثل هذا النهج يترك الباب مفتوحا أمام امكانية قيام البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية بحيازة الأسلحة النووية في المستقبل بشكل أو بآخر.

وان ما اقترحه الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية، في مسألة منح الضمانات، هو ادراج حكم يتعلق بعدم اقامة الأسلحة النووية. والواقع أن أي ضمانات لا يرافقها حظر لاقامة الأسلحة النووية ستكون بلاشك مشحونة بخطر التوسع الاقليمي، أي الانتشار الأفقي للأسلحة النووية. فمثل هذه الضمانات يمكن أن تشجع الدول الحائزة للأسلحة النووية على اقامة وربما استخدام الأسلحة النووية، في بداية الأمر، من أراضي تلك الدول التي حصلت على ضمانات. يضاف الى ذلك أن وجود أسلحة نووية أجنبية في أراضي دولة غير حائزة للأسلحة النووية سيثير تلقائيا مشكلة أخرى هي كيفية تحديد صاحب السلاح النووي الذي تم استخدامه، وذلك اذا ما حصل مثل هذا الاستخدام. تلك هي الملاحظات القليلة التي كان وفدي يرغب في ابدائها في المرحلة الحالية من أعمال اللجنة في هذا الموضوع.

والوفد المنغولي، اذ يدرك أن الفريق العامل المخصص مازال يواجه كثيرا من الصعوبات في مفاوضاته بشأن مسألة الضمانات السلبية، يعرب عن استعداده للاستمرار في بذل الجهود، بالتعاون مع الوفود الأخرى، بغية ايجاد حل ايجابي لهذه المسألة الهامة.

وختاما، أود أن استرعي انتباه أعضاء اللجنة الى الوثيقة CD/201 المؤرخة في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨١ والتي تتضمن "نداء خورال الشعب العظيم لجمهورية منغوليا الشعبية الى برلمانات جميع بلدان آسيا والمحيط الهادئ" الذي تم تعميمه بوصفه وثيقة رسمية من وثائق لجنة نزع السلاح.

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل منغوليا الموقر على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها الى الرئاسة.

السيد فاين (هولندا) (الكلمة بالانكليزية): سيدي الرئيس، لقد منحت لي أمس أثناء جلستنا العامة غير الرسمية، فرصة الاعراب عن ارتياح وفدي لرؤيتكم رئيسا للجنتنا لشهر آب/أغسطس. واليوم أود، في هذه الجلسة العامة الرسمية الأولى، أن أسجل ارتياح حكومتي ووفدي وارتياحي الشخصي للترحيب بكم، أنتم ممثل اندونيسيا، البلد الذي كانت لبلدي معه روابط قوية دامت طويلا، رئيسا للجنتنا. ونحن نتطلع الى العمل معكم لكي نختم بنجاح دورة هذه السنة للجنة نزع السلاح، بقدر ما تسمح لنا بذلك الظروف الدولية الحالية.

وأود اليوم تقديم الوثيقة CD/203، التي سبق أن قدمها وفدي فيما يتعلق بالتشاور والتعاون، وتدابير التحقق واجراءات تقديم الشكاوى في اطار اتفاقية الحظر الكامل والفعال لاستحداث، وانتاج وتخزين جميع الأسلحة الكيميائية وتدميرها.

ولكن، قبل أن أفعل ذلك، اسمحوا لي بأن أسلم مرة أخرى بما لنجاح نتائج المفاوضات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي من أهمية حاسمة لعملنا داخل لجنة نزع السلاح.

وقد قلت في كلمة ألقيتها في ٢ نيسان/ابريل ١٩٨١ أن قرارا سياسيا شجاعا على أعلى مستوى هو الذى فتح الطريق قبل عشر سنوات لاحراز تقدم حاسم فيما يتعلق بعقد اتفاقية للأسلحة البيولوجية • ثم أعربت عن أملي في أن تسود قريبا أيضا نفس الشجاعة السياسية ونفس الحكمة السياسية فتؤديان الى تحقيق هدفنا المشترك ألا وهو عقد اتفاقية للأسلحة الكيميائية • ونحن لا نزال اليوم نحتفظ بهذا الأمل •

وجميعنا يعلم أنه في الآونة الأخيرة لم يتم عمليا احراز أى تقدم ، يستحق الذكر في أى ميدان من ميادين تحديد الأسلحة ونزع السلاح • وجميعنا يعلم الآمال المعقودة فيما يتعلق بدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح في العام المقبل • ونحن أيضا على علم بالآمال المجددة المعقودة على لجنة نزع السلاح منذ تحويلها في ١٩٧٨ • وهذا هو السبب الذى يجعلني أناشد مرة أخرى حكومتي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي استئناف مفاوضاتهما الثنائية فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية في المستقبل القريب • فان اتخاذ قرار سياسي شجاع على أعلى مستوى يسمح باحراز تقدم حاسم في المفاوضات الثنائية من شأنه بالتأكيد أن يزيد من تعزيز القوة الدافعة التي يمكن ملاحظتها مؤخرا داخل الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية •

وفيما يتعلق بولاية الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية ، فقد أحطنا علما ببيان رئيس ذلك الفريق ، السفير ليدغارد ، الذى ألقاه في جلسة اللجنة ١٤١ ومؤداه انه لا يمكن التوصل الى توافق في الآراء بشأن تنقيح الولاية الحالية للفريق العامل المخصص • ونحن نأسف لأن هذا التوافق في الرأى لم ينشأ • واننا نؤيد النداء الوارد في الجزء الأخير من بيان السفير ليدغارد • ونأمل أملا كبيرا في أن يمكن الاتفاق ، في بداية دورة ١٩٨٢ للجنة نزع السلاح ، على ولاية جديدة تمكن الفريق العامل المخصص من أن يضع ، اتفاقية متعددة الاطراف بشأن الحظر الكامل والفعال لاستحداث ، وانتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية وتدميرها باعتبار ذلك مسألة لها درجة عالية من الأولوية •

وثمة موقف لوفدى معروف جيدا وهو أن التحقق ليس وسيلة في حد ذاته ولكن ينبغي له أن يكون على الأصح عنصرا في نظام سيعطي أى دولة بما له ، من نطاق هام ومقدار كاف من تدابير الحماية ، قدرا من الأمن القومي يفوق ما سيعطيه الابقاء على اختيار الأسلحة الكيميائية • ونظرا لأن هذا النظام يساوى في قوته أضعف حلقاته ، فان من الأهمية بمكان الحصول على أفضل اجراءات التحقق الممكنة ، فمن غير تحقق كاف ، لن تثق الدول بأنه سيتم التقيد بأحكام أى اتفاقية•

ونحن نعتقد ، شأننا في ذلك شأن وفود كثيرة هنا ، بأن تدابير التحقق الوطنية والدولية تكمّل بعضها بعضا في اطار أى اتفاقية للأسلحة الكيميائية • وعلى أى حال ، نحن نتعامل مع منظومة للأسلحة ثبتت قوتها ، وجاهزة ومتاحة بكميات كبيرة • ولذلك ، لا يمكن ترك بنود التحقق للملحقات بل ينبغي النص عليها بوضوح في المعاهدة نفسها •

ولن أرهق طاقة اللجنة على التحمل بعرض كامل لجميع جوانب التحقق في مجال الأسلحة الكيميائية • فقد قيل عن ذلك ما يكفي خلال الاسابيع الأخيرة • وفضلا عن ذلك ، فان الوثيقة الكندية CD/167 ، والوثيقة الفنلندية CD/196 تؤلفان معا بيانا مفصلا فريدا وأساسيا لمكونات التحقق في مجال الأسلحة الكيميائية • وفي هذا الصدد ، فان الوثيقة التي أتشرف بتقديمها اليوم تفسر نفسها بنفسها •فهي تنبع مما نعتقد انه نهج واقعي يعكس حقائق بسيطة ويهدف الى العناية

بالاحتياجات العملية • وهي بذلك تعطي موجزا كاملا لنظام للتحقق ، معقول ولكنه فعال ، نظام هو حجر الزاوية لاتفاقية متماسكة ووافية بالغرض للأسلحة الكيميائية •

وفي ضوء الترابط الوثيق القائم بين النطاق ووسائل التحقق ، نأمل في أن يمكن لوثيقتنا الاسهام في تحقيق تقدم • واسمحوا لي بتلخيص الخصائص الرئيسية لمقترحاتنا :

- لا يتم تناول التشاور ، والتعاون ، والتحقق ، والشكاوى بصورة فردية - وهذا تجديد - ولكنها تكون عناصر لنظام واحد متكامل ومتماسك ؛
- يكون التحقق الوطني والتحقق الدولي مترابطين اذن ؛
- سيطلب انشاء وكالات وطنية للتنفيذ ؛
- ستعمل الوكالة الوطنية للتنفيذ ، في جملة أمور ، على نحو وثيق مع لجنة استشارية سيتم انشاؤها ؛
- ينبغي للجنة الاستشارية أن تراقب على الدوام تدمير المخزونات المعلن عنها من الأسلحة الكيميائية أو تحويلها للأغراض المباحة ؛
- ينبغي للجنة الاستشارية أن تنفذ الاشراف على التدمير والتحويل عن طريق القيام بعمليات تفتيش موقعي على أساس دائم ؛
- ستتحقق اللجنة الاستشارية بصورة دورية ، عن طريق القيام بعمليات تفتيش موقعي على أساس عشوائي ، من أن انتاج المواد الكيميائية المهلكة البالغة السمية لا يتجاوز الكميات المتفق عليها ؛
- ينبغي للجنة ، في سبيل تعزيز الثقة ، أن تقوم بعمليات تفتيش على أساس عشوائي في المنشآت القائمة على أراضي الدول الاطراف التي يجرى تعيينها على أساس منتظم عن طريق القرعة ؛
- يكون للجنة الاستشارية أهلية التحقيق في الوقائع المتعلقة بما يدعى به من حالات غموض في الامتثال للاتفاقية أو انتهاكها ؛
- سيكون للجنة الاستشارية ، في اطار هذا التحقيق ، أهلية القيام بعمليات تفتيش موقعي بعد التشاور مع الدولة الطرف المعنية ، غير انه اذا لم توافق هذه الدولة الطرف على اجراء هذا التفتيش الموقعي ، ينبغي لها أن تقدم تعليلات مناسبة ؛
- يجوز لكل دولة طرف في الاتفاقية استخدام وسائل تقنية وطنية للتحقق ؛
- يمكن ايداع الشكاوى لدى مجلس الأمن • وتتعهد كل دولة طرف بالتعاون في تنفيذ أي تحقيق قد يبدأه مجلس الأمن •

وكما ستلاحظ الوفود ذلك ، لقد امتنعنا في وثيقتنا عن ربط الاطار التنظيمي المبين فيها بالاقتراح الهولندي الذي يؤيده أيضا كثيرون آخرون ، والمتعلق بانشاء منظمة دولية لنزع السلاح • وليس ذلك سهوا • بل هو بالأحرى انعكاس لرغبتنا في تزويد لجنة نزع السلاح بدليل عملي أكثر من تزويدها بخطوط عامة لأهداف أبعد وربما أقل اتساما بالاستعجال •

ومع ذلك ، فان هذه الأهداف موجودة فعلا بالنسبة لنا وقد يكون من المفيد التذكير بها باختصار في هذا السياق • وبالطبع ، ليس من المفروض أن توضع اتفاقية للأسلحة الكيميائية لا لشيء الا لأن ذلك يتفق مع الرغبة في وجود منظمة دولية لنزع السلاح • وبالطبع ينبغي أن يكون الأمر عكس ذلك : فاذا تطلب الاطار التنظيمي لتنفيذ اتفاقية للأسلحة الكيميائية واتفاقات أخرى لتحديد الأسلحة وجود وكالة " للخدمة " مبسطة ، عالمية ورشيدة ، عندئذ قد يكون انشاء منظمة دولية لنزع السلاح أمرا مفيدا • ومن البديهي أنه لدى انشاء نظام للتحقق بالاضافة الى اجراءات للمشاورات والشكاوى في اطار اتفاقية للأسلحة الكيميائية ، يمكن الاسترشاد على نحو مفيد بالخبرة المكتسبة في مكان آخر • وفي هذا السياق ، كما أشار الى ذلك زميلي المغربي الموقر في ٢٣ تموز / يوليه ، يتبادر الى الذهن مثال الوكالة الدولية للطاقة الذرية • والواقع أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد أثبتت ، على نحو بالغ فائدتها في اطار معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة تلاتيلولكو • والهيئات الاستشارية المتعددة الاطراف منصوص عليها لا في معاهدتي عدم الانتشار وتلاتيلولكو وحدهما ولكن أيضا في اتفاقية تعديل البيئة • وتكاد تكون المعاهدات المقبلة مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة حظر التجارب الشامل غير ممكنة التصور بدون وجود أدوات وآليات مماثلة لجعلها تعمل • وثمة أنواع أخرى من الاتفاقات ستتطلب اطارا تشغيليا لضمان خدمات التحقق والتنفيذ هي :

- الاتفاقات التي تنشئ مناطق خالية من الأسلحة النووية ؛
- الاتفاقات المتعلقة بحظر أو تقييد بعض الأسلحة التقليدية ؛
- الاتفاقات المتعلقة بتخفيض الميزانيات العسكرية ؛
- تدابير التحديد الاقليمي للأسلحة وتدابير بناء الثقة •

وان ضم نظم التنفيذ والتحقق الخاصة بهذه المعاهدات - ربما في ذلك المعلومات الممكنة الناجمة عن الترتيبات الدولية للرصد بالتوابع الاصطناعية - في منظمة عالمية واحد ، متخصصة وموثوق بها ، للخدمات تحت رعاية الأمم المتحدة ، من شأنه أن يخفض تكاليف التشغيل الى حد كبير وأن يضمن أداء اجماليا رشيدا •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل هولندا الموقر على بيانه وعلى كلمات الترحيب الرقيقة التي وجهها الي •

السيد غارثيا روبليس (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية) : سيدي الرئيس ، نظرا لأنه كان لي امتياز مشاهدة أدائكم الرائع بوصفكم ممثل اندونيسيا الدائم لدى الامم المتحدة ، فان من دواعي ارتياحي بشكل خاص أن أراكم الآن توجهون مداولات هذا المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح • ونحن واثقون أنه لا يمكن أن تكون رئاسة لجنة نزع السلاح في أيد أفضل خلال الفترة التي تبدأ اليوم ، وهي الفترة الأطول دائما في كل دورة ، والتي تمتد في هذه الحالة الى بداية ١٩٨٢ • ويود وفدي أيضا أن يهنئ مرة أخرى سلفكم ، السفير فيكاتسواران ، ممثل الهند الموقر ، على الكفاءة التي وجه بها عملنا خلال شهر تموز/يوليه •

وكما يعرف أعضاء اللجنة ، تنص المادة ٢٥ من النظام الداخلي للجنة نزع السلاح على ما يلي :

"لايجوز تفسير اعتماد التقارير بتوافق الآراء على أنه يؤثر بأية صورة في ما يشترط أساسا من ضرورة أن تعكس تلك التقارير بأمانة مواقف جميع أعضاء الهيئات المعنية " •

والغرض من هذا الحكم هو ضمان ألّا يتكرر داخل لجنة نزع السلاح أحد أوجه اساءة استعمال قاعدة توافق الآراء الذى حدث في مؤتمر لجنة نزع السلاح في أكثر من مناسبة •

ان لورقة العمل CD/204 التي تم تعميمها منذ لحظات والتي أتشرف بتقديمها اليوم نيابة عن واضعيها ، وهم وفود باكستان ، والسويد ، ونيجيريا ، ويوغوسلافيا والمكسيك ، غرضا مماثلا فيما يتعلق باساءة الاستعمال التي حدثت لقاعدة توافق الآراء بغية منع انشاء الأفرقة العاملة • ويرد شرح لذلك في " التعليق " الوارد في الوثيقة الذى يلخص أيضا الوقائع الرئيسية التي تتصل بهذه المسألة وينص على ما يلي :

" منذ شباط/فبراير ١٩٨٠ أعلنت مجموعة الـ ٢١ ، في بيانها الصادر في ٢٧ من ذلك الشهر بوصفه الوثيقة CD/64 ، أن " الرأى الذى انتهى اليه تفكير مجموعة الـ ٢١ هو أن الأفرقة العاملة هي أفضل الأجهزة المتاحة للقيام بمفاوضات فعلية ضمن لجنة نزع السلاح " • وعلى ذلك أضافت أن " مجموعة الـ ٢١ تدعم من حيث المبدأ انشاء أفرقة عاملة لبحث البنود المدرجة في جدول أعمالها السنوى "•

" وموقف مجموعة الـ ٢١ هذا تكرر الاعراب عنه فيما بعد في البيانات CD/72 المؤرخ في ٤ آذار/مارس ١٩٨٠ ، و CD/116 المؤرخ في ٩ تموز/يوليه ١٩٨٠ ، و CD/134 المؤرخ في ٦ آب/أغسطس ١٩٨٠ ، و CD/180 المؤرخ في ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨١ و CD/181 الذى يحمل نفس التاريخ ، و CD/192 المؤرخ في ٨ تموز/يوليه ١٩٨١ • وفي جميع هذه البيانات تم التشديد بوجه خاص على ضرورة ومسيس الحاجة الى انشاء فريقين عاملين لأول بندين في جدول أعمال اللجنة ، ولاسيما لأول هذين البندين وعنوانه " حظر التجارب النووية " •

ولأسباب يعلمها جميع أعضاء اللجنة ، تعذر حتى الآن تنفيذ المقترحات المدعومة بحجج قوية التي كررتها مجموعة الـ ٢١ والتي وردت اشارة اليها أعلاه • ان الوفود المشتركة في تقديم ورقة العمل هذه تعتقد أن ما حدث من شل جزء هام من الوظيفة التفاوضية للجنة يتنافى مع روح قاعدة توافق الآراء الواردة في المادة ١٨ من النظام الداخلي للجنة • وعليه قررت الوفود تقديم هذه الوثيقة بقصد أن يقوم بدراستها أعضاء اللجنة أثناء عطلتها • ومن ثم فاذا كان لا يزال من المتعذر ، عند بدء دورة اللجنة المناظرة لعام ١٩٨٢ ، تلبية الطلبات المتكررة لمجموعة الـ ٢١ ، يمكن النظر رسميا في الاقتراح في جلسة عامة من جانب الهيئة التفاوضية " •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل المكسيك الموقر على بيانه وعلى الكلمات البالغة الرقة التي وجهها الي •

السيد اسرائيليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : اسمحوا لي أولا ، سيدى الرئيس ، بأن أهنئكم على توليكم رئاسة لجنة نزع السلاح • لقد أتيحت لي الفرصة من قبل - أمس - لكي أذكركم بتعاوننا معكم في نيويورك عندما كنتم الممثل الدائم لاند ونيسيا

لدى الأمم المتحدة • ونحن نتمنى لكم التوفيق في المهمة الصعبة كرئيس للجنة خلال شهر آب / أغسطس، وهو الشهر الختامي لعملنا في ١٩٨١ • واننا نقدم تحياتنا واحترامنا الى ممثل الهند ونرجو منه ابلاغها الى السفير فينكاتسواران الذى يستريح الآن فيما يبدو من العبء الثقيل الذى تحمله خلال شهر تموز/يوليه ، مع أفضل تمنياتنا له بالشفاء العاجل وعودته الى أسرتنا •

وأود اليوم الاشارة الى عدد من الموضوعات ، وفي المقام الأول الى المسألة الهامة جدا المتمثلة في تقرير أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية • وهذه قضية سياسية رئيسية والاهتمام بها كبير • ولذلك أسباب قوية • فهي تنطوى على مصالح أمن جميع الدول ، سواء الدول الحائزة للأسلحة النووية ، أو بصورة أخص ، الدول التي لاتحوز أسلحة نووية • وعلى حل هذه المسألة ، يتوقف تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية وتجنب خطر نشوب حرب نووية •

ان الاتحاد السوفياتي ينظر بعين الفهم الى ماتشعربه الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من رغبة مبررة في أن تحصل ، من الدول الحائزة للأسلحة النووية ، على ضمانات موثوق بها بعدم استخدام الأسلحة النووية ضدها • ونحن ننطلق من المبدأ القائل أن الدول التي تتخلى عن انتاج واحتياز الأسلحة النووية ولاتسمح باقامتها على أراضيها تسهم اسهاما كبيرا في الاقلال من التهديد باندلاع حرب نووية ، وفي النهاية ، في ازالة هذا التهديد • ولهذه الدول الحق في الحصول على الضمانات الضرورية بأن الأسلحة النووية لن تستخدم ضدها • والاتحاد السوفياتي قد أعطى هذه الضمانات بالذات •

ان صيغتنا التي تكلمنا بشأنها مرات كثيرة ، سواء في الجلسات العامة أو داخل الفريق العامل المخصص ، واضحة وبسيطة • انها لاتستثني من دائرة تطبيق الضمانات الا تلك الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي تسمح - وأكرر ، التي تسمح - باقامة الأسلحة النووية على أراضيها • ولاتفرق الصيغة السوفياتية بين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي تشترك في الأحلاف العسكرية وتلك التي لاتشترك في هذه الأحلاف • فهي تشمل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من كلتا الفئتين • ولاتميز الصيغة السوفياتية بين المشتركين وغير المشتركين في المناطق الخالية من الأسلحة النووية: فهي تمنح الضمانات للمشتركين ولغير المشتركين في هذه المناطق على السواء •

ومهما بذل من محاولات لتشويه موقف الاتحاد السوفياتي أولتفسيره تفسيرا مغرضا ، فان الواقع الذى لايمكن انكاره هو أن الصيغة السوفياتية تضمن أمن الأغلبية الساحقة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية • وأود في هذا الصدد الاشارة الى البيان الذى ألقاه الرفيق فوتوف ، سفير جمهورية بلغاريا الشعبية ، والذى أثبت فيه تماما اثباتا صحيحا ، بالاستعانة بالأرقام ، انه ليس هناك الا عدد قليل جدا من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية خارج نطاق ضماناتنا في حين أن صيغة ضمانات الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية تشمل عددا من الدول أقل بكثير •

ان استعداد الاتحاد السوفياتي ورغبته الحقيقيين فيما يتعلق بالاستجابة للمطالب المشروعة والمبررة للدول التي لاتحوز أسلحة نووية قد تم اثباتهما ، في الآونة الأخيرة ، في البيانات التي ألقاها رئيس الدولة السوفياتية ، ليونيد ايليش بريجنيف ، والتي أشرنا اليها في عدد من المناسبات • ونود ، مع ذلك ، أن نسترعي الانتباه بصفة خاصة الى الاجابات التي قدمها الرئيس بريجنيف مؤخرا على أسئلة مراسل الصحيفة الفنلندية ، سوومين سوسيالي ديمقراطي ، ففي هذه الاجابات ، شدد على أن الاتحاد السوفياتي من أجل تعزيز أمن الدول غير الحائزة للأسلحة

النووية في شمال أوروبا ، هو على استعداد للشروع في النظر في مسائل تتعلق بعدة تدابير أخرى تتصل بأراضي الاتحاد السوفياتي في المنطقة المجاورة لمنطقة خالية من الأسلحة النووية في أوروبا الشمالية • وهذا في جوهره تطور جديد اذ لم تعرب أية دولة حائزة للأسلحة النووية عن استعدادها للنظر في تدابير تتعلق بأراضيها الخاصة • وهذا أيضا دليل واضح آخر على رغبتنا الصادقة في تعزيز أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، وتعبير عن استعدادنا للبحث عن طرق أخرى ممكنة ومقبولة من جميع الأطراف لتحقيق هذه الأهداف النبيلة •

ونحن نرى أن عمل الفريق العامل المخصص لضمانات الأمن والتابع للجنة كان ايجابيا على وجه العموم • فقد أجريت مناقشات مفيدة وشاملة داخل الفريق بشأن هذا الموضوع ، تم خلالها مقارنة وجهات نظر مختلف البلدان وتوضيحها ، كما أبرزت على نحو واضح النقاط التي التقت بشأنها المواقف أو تقاربت أو اختلفت • وبالاضافة الى ذلك ، تم توضيح جوهر مواقف مختلف البلدان بشأن الجوانب الرئيسية لهذه المشكلة • ولقيت من جديد فكرة عقد اتفاقية تأييدا واسع النطاق من حيث المبدأ • وفيما يتعلق بالفريق العامل ، من المستحيل عدم ملاحظة مايبذله رئيسه السيد تشارابيكو ، من جهود فعالة ومايقدمه من اسهام ايجابي •

لقد اشترك الوفد السوفياتي ، مع وفود بلدان اشتراكية أخرى اشتراكا نشطا في المفاوضات بشأن مسألة ضمانات الأمن • وللأسف ، لم يقم عدد من الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية بمثل هذا الدور النشط • نتيجة لذلك ، لم يمكن احراز تقدم حقيقي في مجال تعزيز ضمانات الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية • وفي الوقت نفسه ، نلاحظ بارتياح أن أغلبية الوفود اشتركت على نحو بنّاء في المفاوضات وقدمت دول معينة منها مقترحات جديرة بالاهتمام • ويمكن بل ينبغي استخدام نتائج المفاوضات أثناء المداولات اللاحقة بشأن مشكلة تعزيز ضمانات الأمن بالنسبة للدول التي لاتحوز أسلحة نووية •

وأود الآن الاشارة باختصار الى موضوع حظر الأسلحة الاشعاعية • ففي ضوء الاجتماعات التي عقدتها ، خلال الدورة الحالية للجنة نزع السلاح ، اللجنة نفسها وفريقها العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية ، وأيضا في ضوء المشاورات غير الرسمية بشأن مختلف جوانب معاهدة حظر الأسلحة الاشعاعية ، أود اليوم أن أقف باختصار عند نتائج عملنا بشأن هذه المسألة ، وفي الوقت نفسه ، ان أختلس نظرة الى الامام ، الى حد ما ، وأن أبدي بعض الملاحظات بشأن طريقة ممكنة لاحراز تقدم •

وكما يعلم أعضاء اللجنة ، اننا نقترب من نهاية دورتنا لعام ١٩٨١ ، أي نهاية السنة الثالثة لبحثنا هذه المسألة ، دون أن نكون قد نجحنا في التوصل الى اتفاق بشأن المشاكل الرئيسية للصك الذي تجري صياغته - التعريف ونطاق الحظر والتعاون في الاغراض السلمية •

لقد كرسنا جزءا كبيرا من عملنا المتعلق بهذا البند من جدول الأعمال ، على الأقل أثناء الجزء الصيفي من الدورة ، لمناقشة كيفية تناول الاقتراح - وهو اقتراح هام جدا بل أقول انه اقتراح ذو صلة بالموضوع - الذي يدعو الى ادراج أحكام تتعلق بحماية المنشآت النووية المدنية من الهجوم ، في معاهدة للأسلحة الاشعاعية •

وقد أعلن الوفد السوفياتي ، في الاجتماع الأخير الذي عقده الفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية ، عن آرائه بشأن هذه المسألة بالتفصيل • وقد بيّنا الطريقة التي نعتقد أنها

كفيلة باخراج اللجنة من المأزق الذى وقعت فيه سواء فيما يتعلق بالعمل اللاحق بشأن معاهدة للأسلحة الاشعاعية أو بحل مشكلة حماية المنشآت النووية المدنية من الهجوم • وبعبارة أخرى ، من الممكن ، في رأينا ، ايجاد حل مقبول من جميع الأطراف لمشكلة حماية المنشآت النووية المدنية من الهجوم اذا أبدت الوفود الأخرى أيضا ، المرونة الضرورية وروحا توفيقية • والا فلن نتمكن من اتمام العمل المتعلق بوضع معاهدة للأسلحة الاشعاعية ، وستظل بالمثل مسألة حماية المنشآت النووية المدنية بدون حل — فضلا عن أن اللجنة ستظهر عجزها عن حل المشاكل حتى في هذه المسألة غير المعقدة نسبيا •

ويمكن أيضا ، فيما نعتقد ، ايجاد حلول لمسائل أساسية أخرى • فان الفريق لم يناقش حتى الآن ، مثلا ، نصوص الرئيس المنقحة المتعلقة بالمشكلتين الأساسيتين مشكلتي التعريف والاستخدامات للأغراض السلمية ، والتي عرضها على الفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية يوم الجمعة الماضي • ويبدو لنا ، بعد اجراء دراسة أولية لهذه الصيغ الجديدة للمواد الواردة في نصوص الرئيس ، انها يمكن أن تشكل أساسا جيدا لتحقيق الاتفاق مع ايلاء الاعتبار الواجب للتسوية المقبولة من جميع الأطراف لما يتصل بالموضوع من مسائل أخرى •

ان كل ذلك يبين اننا شاهدنا قبيل نهاية هذه الدورة بعض التقدم الذى يسمح لنا بأن نأمل في اننا قد ننجح في العثور على مخرج من الحالة الراهنة • وبعبارة أخرى ، لدينا بعض الأشياء التي نعتبرها حلولا توفيقية ممكنة ، ولكن بالطبع من المرجح أنه سوف يكون من الصعب علينا أن نقوم بذلك أثناء ما تبقى من الدورة الحالية •

ولهذه الأسباب يمكننا ، كما فعلت وفود أخرى من قبل ، تأييد اقتراح رئيس الفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية الرفيق كوميفيتش ، سفير جمهورية هنغاريا الشعبية — وهو اقتراح قدمه أثناء المشاورات غير الرسمية ثم كرره في اجتماع الفريق في ٣١ تموز/يوليه ، بأنه ينبغي لهذا الفريق أن يواصل أو أن يستأنف عمله في كانون الثاني /يناير ١٩٨٢ ، أى في وقت أبكر بعض الشيء من بداية الدورة المقبلة للجنة نزع السلاح • ونحن نعتقد ان الوقت الاضافي في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢ سوف يتيح لنا فرصة العمل بعناية مع التداول الواجب بشأن المسائل غير المحلولة ، والانتهاء ، كما نأمل ، من صياغة معاهدة الأسلحة الاشعاعية قبل بداية دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح •

ويمكن البت في عدد من المسائل التنظيمية المتصلة بعقد اجتماعات للفريق في كانون الثاني/ يناير لو وافقنا من حيث المبدأ على النهج الذى اقترحه الرئيس •

ويعرب الوفد السوفياتي عن أمله في أن يسترشد جميع أعضاء اللجنة الآخرين بنفس النهج البنّاء ، واضعين بذلك أساسا متينا للتقدم نحو اكمال العمل بشأن حظر الأسلحة الاشعاعية في جلستنا المقبلة •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل الاتحاد السوفياتي الموقر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الىّ •

السيد بريماه (نيجيريا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي بأن أنضم الى الوفود الأخرى التي قدمت اليكم التهنئة لتقلدكم منصب رئاسة لجنة نزع السلاح لشهر آب/أغسطس • وان وفدى لواثق من أن اللجنة برئاستكم سوف تختتم عملها لدورة ١٩٨١ بشكل فعّال ،

واني أتعهد بأن يقدم وفدي أتمّ التعاون • ولأن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة، ونظرا لوجود ماعوقني هذا الصباح في مكان آخر - وكان علي الاسراع بالعودة لأخذ الكلمة - فاني أجد لزاما علي أيضا أن أؤكد لكم ولجميع أعضاء هذه اللجنة دعمي وتعاوني التامين والخالصين لنجاحها في القيام بأهم ماعهد اليها من الواجبات • وبالروح نفسها ، يود وفدي تقديم شكره الى سلفكم، السيد فينكاتسواران ، سفير الهند ، لما قدمه من اسهام ثمين في أعمال اللجنة خلال شهر تموز/يوليه الممل •

وتقتصر كلمتي اليوم على الانضمام برأيي الى الآراء التي أعرب عنها منذ لحظات سفير المكسيك الموقر بشأن قضية انشاء الأجهزة الفرعية • وان وفدي ، بوصفه أحد الذين شاركوا في تقديم ورقة العمل ، CD/204 ، المؤرخة في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨١ ، يشارك كل المشاركة في الآراء والاقتراح التي اشتملت عليها ورقة العمل •

لقد سبق أن واتتنا الفرصة للتأكيد على أسف وفدنا لعدم التمكن من انشاء فريقين عاملين مخصصين للبندين ١ و ٢ من جدول الأعمال • وان المأزق الراهن الذي نشأ ، دون أن يكون للأغلبية الساحقة من أعضاء هذه اللجنة يد فيه ، يضع المركز التفاوضي لهذه اللجنة موضع المساءلة الخطيرة • وان الانطباعات التي تؤخذ من داخل هذه اللجنة ومن خارجها غالبا ما تشير في الواقع الى فشل هذه اللجنة في القيام بما يقتضيه دورها التفاوضي • فقد استمرت بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية في اظهار افتقارها الى الاهتمام بالمصالح الأمنية الحيوية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي ترغب في حدوث تقدم في مفاوضات نزع السلاح •

ان مبرر وجود هذه اللجنة هو أن تتفاوض، وأن البنود المدرجة في جدول الأعمال قصد بها ، في اعتقادنا ، التفاوض بشأنها • واننا ندرك أن المناخ الدولي المتوتر " ألقى غمامة سوداء " على عمل هذه اللجنة ، ولكننا نعتقد أن المفاوضات الموضوعية بشأن البنود ذات الأولويات كالحظر الشامل للتجارب ووقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ستساعد من تلقاء نفسها مساعدة كبرى في تحسين المناخ الراهن • وهذا هو الأمر الملح والشرعي الذي يشغل بال المجتمع الدولي ونحن نقترب من الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح • اننا نعتقد اعتقادا جازما بأن حدوث تقدم في المفاوضات التي تجرى داخل هذه اللجنة ، وخاصة في ميدان الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل ، سيعزز السلام والأمن الدوليين الى حد كبير • ولذلك نؤيد تماما المقترحات التي قدمتها الى هذه اللجنة مجموعة الـ ٢١ في الوثيقة CD/64 والتي تكرر ذكرها منذ فترة قريبة جدا في الوثيقتين CD/180 و 181 ومفادها أن الأفرقة العاملة المخصصة توفر أفضل آلية لاجراء مفاوضات عملية داخل اللجنة •

وأخيرا ، فان وفدي يعي جيدا أن دلائل تمكّن الأفرقة العاملة الأربعة الراهنة من انجاز مهمتها في غضون الاثني عشر شهرا المقبلة تظل غير مشجعة • ذلك أن الارادة السياسية اللازمة لاحداث التقدم مازالت مكبوحة لا لسبب الا للنفعية السياسية للدول المعنية • وكما ذكر السفير اديبجي في عدة مناسبات داخل هذه اللجنة ، فلايزال هناك وقت لتغيير مافي القلوب • وأثناء عطلتنا ، السيد الرئيس، دعوا تلك الدول التي سببت الشلل الراهن في اللجنة تصيخ بأسماعها الى " صرخة الانسانية في كل أرجاء العالم وهي تطالب بالانفراج لا بالدفاع وبالتنمية لا باعادة التسلح " •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل نيجيريا الموقر على كلمته وعلى اشادته اللطيفة بالرئاسة •

السيد يو بييوان (الصين) (الكلمة بالصينية) : السيد الرئيس ، ستكون كلمتي اليوم عن مسألة قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية باعطاء الضمانات الأمنية الى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية •

واسمحوا لي أولا ، وباسم الوفد الصيني ، أن أقدم أحرّ التهاني ، اليكم صاحب السعادة السيد أنور سيني ، سفير اندونيسيا ، لتقلدكم رئاسة لجنة نزع السلاح لشهر آب/أغسطس • ويمكنكم، أثناء قيامكم بواجبات الرئاسة ، أن تكونوا على يقين من التعاون التام لوفدي • واننا واثقون من أن اللجنة ، بفضل توجيهكم ، ستنجز بكل سلاسة مهامها في آخر شهر من دورتها الصيفية •

وأود الاعراب عن آيات شكرنا لسلفكم ، صاحب السعادة ، السيد فينكاتسواران، سفير الهند ، لما قدمه من الجهود والاسهامات وهو يقود أعمال لجنة نزع السلاح في شهر تموز/يوليه •

لقد أصغى الوفد الصيني بانتباه الى الكلمات التي ألقاها الممثلون الآخرون بشأن مسألة قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية باعطاء الضمانات الأمنية الى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية • ونرى أن الآراء التي قدمها عدد من الممثلين جديرة باهتمامنا وستكون معينة على وضع تسوية ايجابية للمسألة •

وأود الآن أن أقدم باختصار بعض الآراء والاقتراحات حول هذا الموضوع •

ان موقف الصين من مسألة قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بتقديم ضمانات أمنية الى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية هو موقف تكرر شرحه مرات عديدة في شتى جلسات الأمم المتحدة ولجنة نزع السلاح وفي الفريق العامل المخصص • واسمحوا لي هنا أن أذكّر باختصار بموقفنا الثابت من هذه المسألة •

بتاريخ يرجع الى ١٩٦٣ ، أصدرت الحكومة الصينية بيانا تقترح فيه الحظر الكامل والتدمير الكلي للأسلحة النووية •

وفي ١٩٦٤ قامت الصين ، ابتغاء كسر الاحتكار النووي ، بتجربة قنبلتها الذرية الأولى • وفي اليوم الذي نجحت فيه التجربة ، أكدت الحكومة الصينية ، مجددا الموقف المشار اليه أعلاه وصرحت بأن الصين لن تكون أبدا في أي وقت وتحت أية ظروف البادئة في استخدام الأسلحة النووية ، كما لن تستخدمها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ولا ضد المناطق الخالية من الاسلحة النووية •

وفي البيان الذي ألقاه السيد هوانغ هوا ، وزير خارجية الصين ، في ٢٩ أيار/مايو ١٩٧٨ في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ، قال انه ، ابتغاء خفض التهديد بالحرب النووية الواقع على البلدان الصغيرة والمتوسطة ، فان من التدابير الملحة أن تتعهد جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية: بأن لا تستخدم أو تهدد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والمناطق الخالية من الأسلحة النووية •

وفي الجلسة العامة للجنة نزع السلاح المعقودة في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٠ ، أشار السيد زانغ وينجينغ ، نائب وزير خارجية الصين ، الى أن الحظر الكامل والتدمير الكلي للأسلحة النووية أمران جوهريان للقضاء على الحرب النووية والتهديد النووى • واننا ندرك أن تحقيق ذلك ليس بالأمر السهل • ومادام الأمر كذلك ، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتعهد على الأقل بعدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والمناطق الخالية من الأسلحة النووية •

ومن هذه الاعادة المختصرة للنقاط الأساسية ، يتبين بجلاء أن الحكومة الصينية أعلنت منذ وقت طويل ، بمبادرة خاصة منها ومن طرف واحد ، بأنها تتعهد دون قيد أو شرط بعدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والمناطق الخالية من الأسلحة النووية •

وفي آب/أغسطس ١٩٧٣ ، وقعت الصين بروتوكولا اضافيا ثانيا لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية تعهدت فيه بعدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد المناطق الخالية من الأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية •

ويمقتضى الموقف المشار اليه أعلاه يعتبر الوفد الصيني أن من الأمور المشروعة والمعقولة بالنسبة للدول العديدة غير الحائزة للأسلحة النووية التصدى للتهديدات النووية والمطالبة بأن تقدم اليها الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمنية وبأن تتعهد جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضدها •

لقد دأبنا على اعتناق الرأى القائل بأن ضمانات الأمن الأساسية الواجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية توفيرها للدول غير الحائزة للأسلحة النووية انما ينبغي أن تكون الحظر الكامل والتدمير الكلي للأسلحة النووية • الا أنه ، نظرا لفشل الدول الحائزة للأسلحة النووية حتى الآن في توفير هذه الضمانات ، فان عليها على الأقل أن تعطي الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمن سلبية ، أى ، الالتزام غير المشروط بعدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضدها •

أما اذا عمدت الدول الحائزة للأسلحة النووية ، وهي تقدم هذه الضمانات السلبية ، الى فرض شتى المتطلبات والشروط على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، أفلا يكون ذلك مساويا لقيامها بطلب ضمانات أمنية من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ؟

ان الدولتين العظميين بما لديهما من ترسانات نووية ضخمة هما اللتان تفرضان ، في الواقع ، تهديدا خطيرا على أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية • ان الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تفتقر الى القدرات الدفاعية الكافية ، ومن ثم فان الدول الحائزة للأسلحة النووية ملتزمة باعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمنية سلبية • وهذا الالتزام أمر لا يمكن التهرب منه تحت أى ادعاء مهما كان شكله والى أن يتحقق نزع السلاح النووى ، فان ذلك أقل ما على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتعهد بعمله تجاه الدول غير الحائزة للأسلحة النووية •

لقد تعهدت الأغلبية الساحقة من الدول ، باستثناء دول قليلة ، بشكل أو بآخر ، بالالتزام بعدم انتاج او احتياز أسلحة نووية • وعلى الرغم من أن بعض الدول بلغت المستويات العلمية

والتكنولوجية اللازمة لتصنيع الأسلحة النووية ، الا أنها لاتزال متمسكة بهذه الالتزامات • وهناك بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية التي ، بينما تتخلى كليا عن انتشارها النووى الرأسي وتستمر في توسيع ترساناتها النووية ، ترفع عقيرتها مطالبة بمنع الانتشار النووى الأفقي ما بين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، بل وتحاول حرمان هذه الدول من حق الاستخدام السلمي للطاقة النووية أو تسعى الى تقييد هذا الحق • وذلك أمر من الجلي أنه غير عادل وانتهاك لحقوق الدول السيادية • وطالما ظلت الدولتان العظميان مستمرتين في توسيع ترساناتهما النووية وقائمتين بالتهديدات النووية ، فلايمكن منع الانتشار النووى الأفقي الا بوقف الانتشار النووى الرأسي • وهذا من بديهيات الأمور •

لقد عارضت الصين الاحتكار النووى من جانب القوى الكبرى • والصين كغيرها من البلدان الكثيرة المحبة للسلام لاتؤيد الانتشار النووى ولاتشجعه • ونحن نعارض معارضة حاسمة أى انتاج للأسلحة النووية يقوم به العنصريون والتوسعيون كافريقيا الجنوبية واسرائيل •

والخلاصة ، ان ضمانات الأمن السلبية التي تعطيها الدول الحائزة للأسلحة النووية الى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ليست الا تدبيرا انتقاليا يقتضي اعتماده ريثما يتحقق نزع السلاح النووى • وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية الاعتراف بحقيقة أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تجد نفسها مهددة بخطر الحرب النووية وبالتهديدات النووية ، وأن المطلب الأكبر لشعوب العالم أن تقوم الدولتان العظميان بوقف سباق التسلح وتنفيذ نزع السلاح النووى • ان على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتعهد دون قيد أو شرط ودون مزيد من التأخير بعدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، وأن عليها ، في الوقت نفسه ، اتخاذ تدابير فعالة لتنفيذ نزع السلاح النووى الى أن يتم التوصل الى الهدف النهائي وهو الحظر الكامل والتدمير الكلي للأسلحة النووية •

وأخيرا ، يكرر الوفد الصيني أن الصين قد تعهدت من طرف واحد بالالتزام غير المشروط بعدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ونقترح أن يؤخذ بعين الاعتبار ، عند وضع اتفاقية دولية بشأن الضمانات الأمنية ، ادراج هذه الالتزامات في الاتفاقية المذكورة • واننا مستعدون أيضا للعمل سوية مع الوفود الأخرى في لجنة نزع السلاح في جهد متواصل للبحث عن صيغة مشتركة للضمانات الأمنية تتوافق مع متطلبات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وتقبل بها جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية •

الرئيس : أشكر سفير الصين على كلمته وعلى اشادته اللطيفة بالرئاسة •

الزملاء الموقرون ، تذكرون أن اللجنة اعتمدت ، في جلستها العامة ال ١٤٢ ، جدولا زمنيا للاجتماعات التي ستعقدها اللجنة وهيئاتها الفرعية في الأسبوع الحالي • وبهذه المناسبة ، فقد ذكر سلفي انه لم يكن هناك اجتماع مقرر لبعد ظهر يوم الجمعة • وذكر أيضا أن الرئاسة سوف تعلم اللجنة عن أفضل كيفية لاستخدام الوقت المتاح • ولقد تشاورت مع رئيس الأفرقة العاملة المخصصة ، وبناء على طلب رئيس الفريق العامل المخصص للضمانات الأمنية ، فقد وافقنا على تقديم توصية الى اللجنة كي تخصص فترة اجتماع بعد ظهر الجمعة ، ٧ آب/أغسطس ، لعقد اجتماع لذلك الفريق العامل ، يبدأ في الساعة ١٥/٠٠ • فاذا لم يكن هناك اعتراض ، سأعتبر أن اللجنة توافق على هذه التوصية •

وقد تقرر ذلك .

الرئيس: أن الجلسة العامة المقبلة للجنة نزع السلاح ستعقد يوم الخميس، ٦ آب/أغسطس الساعة ١٠/٣٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥